مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات

تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم

القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

العدد التاسع مزدوج The ninth double issue

يناير و فبراير 2026 January and February

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

رقم الصحافة : Press number : 1/2025

9

مجلة المقالات الدولية

العدد تاسع مزدوج، يناير و فبراير 2026

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعد مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين العدد التاسع (المزدوج: يناير-فبراير)، وذلك في إطار رسالتها الهادفة إلى دعم البحث العلمي الرصين وتعزيز ثقافة النشر الأكاديمي الموثوق.

ونذكر بفخر بفهرسة المجلة ضمن معامل التأثير العربي (AIF) بما يمثله من اعتراف رسمي ومعيار أكاديمي معتبر، كما نعتز باستمرار إدراجها ضمن International Scientific Indexing (ISI) بما يعكس ثقة المجتمع العلمي في جودة ما ننشره ويسهم في توسيع انتشار بحوثنا وتعزيز أثرها العلمي.

وإذ نقدم هذا العدد بما يزخر به من بحوث ودراساتٍ متنوعة، نؤكد التزامنا الدائم بـتحكيم علمي صارم، وأخلاقيات بحثية راسخة، ومعايير ثابتة للجودة والشفافية.

وقد اخترنا إصدار هذا العدد بصيغة مزدوجة (يناير-فبراير) لإتاحة وقت كاف لاستكمال التحكيم والمراجعات التحريرية بدقة أعلى، وتجميع المواد العلمية المقبولة في إصدار أكثر اتساقا وتوازنا، بما يضمن جودة أفضل وانتظاما أوضح في النشر. والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 9، مزدوج يناير و فبراير 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

إصدار العقوبات لدى هيئات التقنين ومبدأ فصل السلط أنس الزوين	3-15
حكامة شركة المساهمة ومكافحة تضارب المصالح عبد الكريم ازريكم و بدر اسريفي	16-38
من سيادة النص إلى سيادة القرار: جدلية الدولة والتراب في المغرب : مقاربة سوسيوسياسية للدورات الاستثنائية بجماعة أكادير يوسف دعي و حميد أوفقير	39-65
الفاعلون في تقييم السياسات العمومية الصحية حميد كلة	66-88
التدبير المندمج للساحل الأطلنطي الجنوبي، تطورخط الساحل وسبل المحافظة عليه" إقليم العيون انموذجا" محمد أهل عبد القادر و محمد كارا	89-102
استشراف المستقبل في التصور الإسلامي:من منطق الغيب إلى فقه المآلات عظمي أكرم	103-135
إصدار العقوبات لدى هيئات التقنين ومبدأ فصل السلط عبد الله قرير	136-150
مأزق الوساطة الدولية في الحروب المعاصرة: تعدد الوسطاء وتضارب الأجندات و أثره على فرص التسوية سليمان بولعيد	151-166
حوارحول اللغة بين نورالدين عيوش وعبد الله العروى: تواصل أم تأثير رجاء مسو و هدار مصطفى	167-177
تجسيد ا التحقيق الرقمي و أثره في مكافحة الجر ائم الإلكترونية محمد المهدي الميموني	178-214

تعيين المسير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد بين التجربة العمانية والمغربية سالم بن سعيد بن خميس الهاشمي	215-228
العلاقة التكاملية بين المجلس الأعلى للحسابات والسلطة التشريعية في منظومة الرقابة المالية هاجر خالص	229-242
لعلاقة دور التحكيم فى تسوية منازعات عقود الاستثمار: الرهانات والتحديات حنان لكحال	243-262
إشكالية العقل في فلسفة الدين: العقل المجرد والنقد التداولي محمد امشيش	263-279
علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة على ضوء دستور 2011 المهدي الزوات	280-316
الثـورة الرقميـة وتأثيـرها على مهنة المحامـاة ربيعـة الزعـداني	317-329
المرض بين المعطى الطبيعى والهشاشة السوسيو-اقتصادية: دراسة ميدانية لدور المجتمع المدنى فى التكفل بالمتعايشين مع السيدا بفاس سعيد البدري	330-358
La souveraineté numérique à l'ère des technologies de l'information Achraf BOUMLIK	359-374

International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Issue 9, January and February 2026
IAJ
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 9، مزدوج يناير و فبراير 2026

الثـــورة الرقميـــة وتأثيـــرها على مهنة المحامـــاة

The digital revolution and its impact on the legal profession

ربيعـــة الزعـداني
محاميـــة م بهيئة الدار البيضـاء،
باحثة بسلك الدكتوراة
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

Rabia zaadani
Lawyer t, registered with the Casablanca Bar
Association PhD researcher
Hassan II University, Casablanca

المستخلص:

تتنـاول هذه الدراسـة مهنة المحاماة باعتبارهـا ركيزة قانونية تـقوم في جوهـرها على منظومة متكاملة من القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد المهنية المتجذرة. وفي ظل الطـفرة التي أحدثتها الثـورة الرقمية، ويرصد البحـث مستـقبل رسالة المحاماة والتحولات الجوهرية في آليات الممارسة المهنية؛ وهي تغييرات تأتي في سياق الاسـتجابة للمتطلبات الاقتصادية والاحتياجات الإنسانية التي تفرضها التحولات الرقمية المعاصـرة.

الكلمات المفتاحية:

مهنة المحاماة، الرقمنـة، الذكـاء الاصـطناعى، العـدالة الرقميـة، المنصـات الالكترونيـة، المحكمة الرقمـية، الممارسـة القضائيـة.

Abstract :

This study examines the legal profession as a fundamental legal cornerstone, essentially grounded in an integrated system of ethical values, customs, and deeply rooted professional traditions. In the light of the paradigm shift triggered by the digital revolution, the research monitors the future of the legal mission and the fundamental transformations in professional practice mechanisms. These changes emerge within the context of responding to the economic requirements and human needs imposed by contemporary digital transformations.

Keywords :

The legal profession, digitization, artificial intelligence, digital justice, electronic platforms, the digital court, judicial practice.

مقدمة :

إن حيوية القانون الدائمة تجعله قادرا على مواكبة كل تغيرات أنماط الحياة في مختلف الميادين، مما يمكنه من خلق توازن بين التطور الحاصل داخل المجتمع والشيء الذي يساهم في حماية مراكز الأشخاص وعلاقتهم الاجتماعية؛ ولعل من أبرز الفاعلين في المجال القانون هو المحامي، الذي هو الأخر يتأثر بتغيرات العالم، لذلك كان واجبا على المحامي تكييف أساليب اشتغاله مع متطلبات الانفتاح التي يعرفها العالم[1].

يعتبر ابتهاج العدالة الرقمية من التحديات الكبيرة التي عرفها قطاع العدالة وفرضها التحول الرقمي[2] الذي أصبح يشكل حتمية من الاستغلال الأمثل لمختلف التكنولوجيات، فالعدالة الرقمية والتقاضي عن بعد من المفاهيم الأساسية التي جاء بها الورش الإصلاحي لمنظومة العدالة، إذ تم الاعتراف بحتمية اكتساح الثورة الرقمية لمختلف أنماط الحياة العلمية الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا مجال العدالة، فالمهن القانونية والقضائية حظيت هي الأخرى بنصيبها من الرقمنة؛ وعلى رأسها مهنة المحاماة[3]، فقانون مهنة المحاماة يندرج ضمن إطار منظومة العدالة القضائية بامتياز، بتشعب تدخلات المنتمين لهذه المهنة في جميع مناحي الحياة العامة، ومساهمتهم في تخليق وسائلها انسجاما مع التطورات الحالية المتأثرة بطابع العولمة التي أصبحت طاغية على المسار اليومي انطلاقا من الفرد وانتهاء بالمجموعة اللازم تأطيرها[4]، حيث نجد اليوم المحامي يعيش في عصر الحداثة والعولمة عصر التطور التقني والعلمي، المبني على مبدأ التجربة العلمية المجردة، المبنية على مبدأ الإيمان بالمحسوس والملموس، عصر السرعة المفرطة في الاكتشافات على مستوى العلوم الإنسانية ووسائل الاتصال والتبادل، فإن هذا لا يعني أن المحامي سيتجرد من إنسانيته ومن تراثه المبني على

---

1 ذ محمد جناح، تحديات مهنة المحاماة في ظل العولمة، مجلة الإرشاد القانوني، عدد مزدوج الثامن والتاسع طبعة 2020، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، صفحة 13.

2 يمكن تعريف التحول الرقمي بكونه مجمل التغيرات الثقافية والتنظيمية والعملية لمنظومة أو تنظيم ما، وذلك بفضل القيام بإدماج ملائم للتطورات التكنولوجية التي أحدثتها الثورة الرقمية وهو يرتكز على المستخدمين وعلى القيمة التي تحملها إليهم هذه التطورات، من خلال تحسين أداء المنظومات، وإحداث قطائع هامة في النماذج الاقتصادية.

3 **المحاماة:** رسالة الحق والعدل، مهنة الشرف والكرامة والكفاح، فن رفيع، يسمو دائما على جميع الفنون، تستمد وجودها من أنبل المعاني وأقدس القيم وأشرف المقاصد والغايات.

المحاماة: مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وفي تأكيد سيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم.

المحاماة: خدمة عامة، مهنة حرة ومستقلة وعريقة في القدم، وأعرافها وتقاليدها هي العماد الأساسي لتنظيمها، كانت دائما وعبر القرون تتمتع بقوة المبادئ السامية المقدسة، إذ لا يمكن المساس بها دون أن يتعرض النظام القضائي برمته إلى الاهتزاز، ودون أن ينتقص حق الدفاع عن حقوق وحريات المواطنين.

مقتطف من مداخلة الأستاذ الهاشم أوهي في مباراة كتاب ندوات التمرين حول موضوع "المحاماة رسالة وخدمة قانونية، قاطرة للاستثمار والتنمية".

4 نور الدين التائبو، قانون المحاماة والعمل القضائي على ضوء التعديلات الجديدة، دار النشر المغربية – عين السبع الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018، صفحة 5.

تقـاليد وأعـراف المهنة[5]. فبحكم أن المحامي هو رجل القانون الذي يتولى الدفاع عن موكليه ورعاية شؤونهم القانونية ويلتزم بالقيام بالأعمال الموكل فيها بكفاءة وإخلاص وفقا لقواعد القانون وأصول المهنة[6] وآليات الاشتغال التي تفرضها الثورة الرقمية، وبالتالي فقد أصبح لمهنة المحاماة طابع عالمي الذي يدفع بها إلى ضرورة توحيد القيم السلوكية المثلى، واعتماد التكوين المستمر والاستجابة لمتطلبات مواكبة العالم الرقمي[7].

وباعتبار أن **مهنة المحاماة هي من أكثر المهن على الإطلاق خضوعا وتنظيما وتأطيرا بالأعراف والتقاليد الكونية الراسخة من قبل المحامين الحكماء على مر تاريخ المحاماة[8] المرتكزة بالأساس على الاستقلالية والحرية، المسؤولة والملتزمة، الصدق وحسن السيرة والسلوك وحب السعي في الخير ومصالح الناس**[9]، فهذا لا يعني أنها مهنة الماضي الذي يرفضه العصر وترفضه الحداثة، بل هي أيضا قابلة للتحديث والعصرنة والتطوير في عصر السرعة والإعلاميات في عصر العولمة.

إن مهنة المحاماة لن تكون بعيدة عن مبدأ التأثر والتأثير ولن تكون بمعزل عن التطورات الرقمية التي من شأنها تغيير العديد من أشكال الممارسة في مهنة المحاماة التي تحكمها أعرافها وتقاليدها.

<u>الإشكالية:</u>

إن المحاماة هي مهنة قانونية قوامها قيم أخلاقية وأعراف وتقاليد ذات طابع مهني، فمستقبل رسالة المحاماة في ظل الثورة الرقمية عرف عدة تغيرات في الممارسة المهنية للمحامي، وذلك في إطار مواكبته للتطورات الاقتصادية والحاجات الإنسانية لهذه التحولات الرقمية التي يعرفها العصر الحالي، وحيث إنه أمام التغيرات التي عرفتها الممارسة المهنية للمحامي في إطار هذه التحديات الجديدة جعلتنا نطرح الإشكالات التالية:

- **ما مدى تأثر مهنة المحاماة بالثورة الرقمية؟**

---

[5] ذ عبدالقادر محمد القيسي، فن المرافعة وأصول المحاماة، منشورات زين الحقوقية والأدبية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 2018، صفحة 199.

[6] ذ عبدالقادر محمد القيسي، فن المرافعة وأصول المحاماة، م س، ص 11.

[7] مقتطف من الرسالة الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة للمؤتمر الدولي للمحامين المنعقد خلال أيام 28 غشت إلى 04 شتنبر 2005 بفاس.

[8] ففي فرنسا المرء لم يكن له أن يتصور مائدة للملك دون وجود محامين حولها، والكل كان معجبا بمهنة المحاماة ومحترم لقدسيتها ورسالتها، إلى حد قول الملك لويز الثاني عشر :"لو لم أكن ملكا لفرنسا لوددت أن أكون محاميا" أو كقول فولتر :"كنت أود أن أكون محاميا"، ولن ننسى كذلك إشارة التقدير للملك محمد السادس لمهنة المحاماة حينما ارتدى بذلة المحاماة بمناسبة انعقاد مؤتمر اتحاد المحامين بمدينة الدار البيضاء، من كتاب ذ عبد القادر محمد القيسي، فن المرافعة وأصول المحاماة، م س، ص 5.

[9] ذ عبداللطيف آيت بوجبير، شذرات من القيم السامية لمهنة المحاماة ونماذج من أعرافها وتقاليدها، دليل المحامي للأستاذ منير اليعقوبي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2024، صفحة 869.

- **إلى أي حد سيستطيع المحامي التمسك والمحافظة على تقاليد وأعراف مهنة المحاماة في ظل مواكبته لهذه الثورة الرقمية؟**

إلا أن هاته الإشكالات تتفرع عنها مجموعة من الأسئلة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **ما هي الإضافة النوعية للثورة الرقمية بالنسبة لمهنة المحاماة؟**
- **أين تتجلى مظاهر إسهام الثورة الرقمية تطوير مهنة المحاماة؟**
- **هل سيستطيع المحامي تقبل عدم حضوره أثناء أداء الرسالة الملقاة على عاتقه في ظل الثورة الرقمية وبالخصوص إطار ما يسمى بالعدالة الرقمية؟**
- **ما هي المعيقات والإكراهات التي تواجه مهنة المحاماة في ظل الاستجابة لمتطلبات الرقمنة وسبل مواجهتها؟**

المطلـب الأول:
مظـاهر إسـهام الثـورة الرقميـة في تطويـر مهنـة المحـاماة

إن التطور الحديث الذي فرضته الرقمنة فرض تحولا في مهنة المحاماة وصورة المحامي أثناء ممارسته المهنية، فالأهمية الكبرى لهذه الثورة الرقمية تساهم من جهة في تحسين وتجويد أسلوب أداء الممارسة المهنية، مما يؤدي إلى مضاعفة بعض الوظائف التقليدية بإعطائها بصمة جديدة من قبل أوتوماتيكية المهام الأساسية[10] المتعلقة بالمحامي: مثل أخذ المواعيد، فتح الملفات توثيقها وتسهيل البحث القانوني وانتقاء المعطيات القانونية **(الفقرة الأولى)**، ومن جهة أخرى تساهم في تحسين عمل وأداء النشاط على مستوى قطاع العدالة بصفة عامة ومهنة المحاماة بصفة خاصة عن طريق رقمنة الإجراءات وتبسيط المساطر **(الفقرة الثانية)**، إلا أن مد جسور التواصل بين الرقمنة ومهنة المحاماة يجب أن يتم بالشكل الذي لا يسمح بالثورة على أعرافها و تقاليدها الراسخة.

الفقـرة الأولى: على مسـتوى مكـاتب المـحامي

إن كل من القانون ومهنة المحاماة تأثرا من هيمنة الرقمنة على كافة ما له صلة بهما، الأمر الذي دفع بالعديد من الأساتذة المحامون والمحاميات الالتزام والتأقلم مع التطورات التي عرفتها المهنة، نتيجة لمختلف الأنظمة التكنولوجية التي شكلت في حد ذاتها حتمية التحول والتأقلم والسير نحو النظام الجديد المبني على الرقمنة.

لذلك أصبح من الضروري على أصحاب المهن الحرة، لا سيما المحامون رفع التحدي الذي أمامهم والمترتب عن استعمال التكنولوجيات الحديثة عبر تطبيقاته العديدة والمختلفة لمسايرة الأعمال ذات الصلة بحسن الأداء، ونتيجة لذلك حتمية استخدام المحامي للتكنولوجيا الرقمية.

فالتحول الرقمي في المحاماة هو تغيير في طريقة أداء العمل داخل مكاتب وشركات العمل، من الطريقة التقليدية إلى استخدام التكنولوجيا في التحرير والبحث القانوني وتصريف الملفات وإيداعها بشكل إلكتروني، مما يساهم في تكريس الحد من الاستعمال الورقي للملفات وفق برمجية متطورة، وتقديم الخدمات والاستشارات القانونية عبر الوسائل الإلكترونية، مما سوف تنتج عنه سهولة في تواصل المحامين مع الموكلين والمحاكم عن بعد مع توفير جهد وأعباء التنقل. وكذا، إمكانية تحليل كل الاجتهادات القضائية أو النصوص القانونية برؤية جديدة ومكتملة لمادة ما أو معلومات أفضل وأكثر شمولا لصالح الزبناء، وأفكار جديدة مع الحجج القانونية لتحديد إستراتيجية الدفاع عن القضية[11].

ومن بين **النماذج لأول إدارة ذكية كاملة لمكاتب المحامين ورقمنة المكاتب برنامج Avocapp**[12] والذي من خلاله يتم تنزيل نتائج الجلسات تلقائيا منصة محاكم **mahakim.ma**، حيث

---

[10] ذ عبدالحكيم معزيز، المحامي والذكاء الاصطناعي والقانون، مجلة المحاكم المغربية، عدد 161 شتنبر/ أكتوبر 2018، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، صفحة 89.

[11] ذ عبد الحكيم معزيز، المحامي والذكاء الاصطناعي والقانون، م م س، ص 161.

[12] تم إطلاقه من قبل شركة FLYTECH لرقمنة وإدارة مكتب المحامي سنة 2023 www.avocapp.ma

إن هذه الخاصية تغني المحامي من البحث عن مآل الملفات بعد كل جلسة، مما يساهم في إنشاء وتحيين مذكرة الجلسات تلقائيا انطلاقا من تاريخ الجلسة المقبلة المنزلة من المنصة.

وعليه، فإن عمل المحامي أصبح لا يقتصر فقط على دراسة وتحليل القضايا ومحاولة معالجتها قانونا عبر الدفوع والطلبات وفق برنامج محددة زمنيا، بل تعدى ذلك باستعماله تطبيقات ومنصات الوسائط الإلكترونية؛ وذلك من أجل:

- البحث على الموكلين وملفاتهم في ثوان؛

- تحميل المستندات والوثائق؛

- تنزيل تقارير للموكلين؛

- إضافة الإجراءات وتعديلها؛

- إضافة واحتساب المصاريف القضائية والأتعاب؛

- تنزيل نتائج الجلسات من منصة محاكم؛

- جدول للجلسات والإجراءات رقمي؛

- الإشعار بأجل الإجراءات؛

- مذكرة المواعيد إلكترونية؛

- أرشفة إلكترونية للجلسات والإجرءات؛

- تتبع إحصائيات المكتب إما من خلال العدد الإجمالي للملفات، العدد الإجمالي للملفات حسب نوع القضية، العدد الملفات الرائجة والمدرجة في الجلسات حسب كل محكمة.

الشيء الذي يشكل تسهيلا لعمل المحامي وتدبيرا لوقته وجهده، وبالتالي تفاديا للصعوبات التي يواجهها أثناء مزاولة مهامه بخصوص تتبع الملفات ومعرفة مآلها وضبط المواعيد والجلسات وفي البحث عن المستندات والوثائق، وكذا في احتساب أجل الإجراءات واختزال الجهد والوقت ومتابعة سير المكتب.

وبالتالي، ربح الوقت وتقليل من اجهد الذهني والعقلي، مما سيؤدي إلى تجاوز العديد من العقبات والعراقيل التي تعيق نوعا ما السير الحسن لمكاتب المحاماة.

كما يمكن للمحامين التواصل مع موكليهم في أي مكان وأيضا كلما لزم الأمر، سواء عبر الاتصال باستخدام الرسائل الفورية أو البريد الالكتروني أو البريد الصوتي أو الاجتماع عبر الأنترنيت، إذ أصبح بإمكان الموكلين التحدث مع محاميهم بطريقة جد مهنية عبر الأنترنيت بدلا من التنقل إلى مكتبهم، مما سينتج عنه تغيير في إطار قواعد العلاقة بين المحامي وموكله، وكذا بين المحامي وزملائه في المهنة.

بل أكثر من ذلك، فالتكنولوجيات القانونية والوسائل الجديدة من شأنها أن تساهم في الرفع من مستوى الأرباح على مستوى الإنتاجية للمحامي ومواكبة تطور العصر وطرق العمل الحديثة.

الفقـرة الثانيـة: رقمنـة الاجـراءات وتـبسط المسـاطر

ساهم التحول الرقمي في تحسين عمل وأداء النشاط على مستوى قطاع العدالة، بحيث أصبحت الثورة الرقمية تندمج على نحو متزايد في الإدارات القانونية، وذلك بواسطة معدات رقمية التي تجعل من الفرد أن يتواصل بالإدارة القضائية أينما كان متواجدا، باستعمال وسائط إلكترونية بالاعتماد على عدة تطبيقات، المتاحة عبر بوابة وزارة العدل، والتي تهدف إلى توفير بعض الخدمات التقليدية بوسائل إلكترونية وبسرعة وبمجهود أقل؛ مما تكون معه بيئة المهن القضائية في تحول كبير، وبحجم هذا التحول تتأثر مهنة المحاماة، وتحديدا دور المحامون؛ ومن بين هذه التطبيقات والخدمات نذكر ما يلي:

أولا: احـداث منصـة التـبادل الالكتـروني مـع المحامـين

إن تفعيل منصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم[13] جاء في إطار تعزيز الجهود المبذولة في مجال التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وخصوصا الشق المتعلق بالتبادل الإلكتروني مع المهن القانونية والقضائية، والسعي للرقمنة الشاملة للمساطر والإجراءات التي يباشرها المحامي أمام المحاكم وتكريس نزع الطابع المادي عنها، والانخراط الإيجابي لضمان حسن تنزيلها وتفعيلها بالمحاكم التي يشرفون عليها.

فمنصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم تمكن المنتسبين إليها، بعد التسجيل وفتح حساب بها، من **توقيع المقالات والوثائق المرفقة والمذكرات بطريقة إلكترونية**، وتسجيل المقالات والطلبات ومرفقاتها، وإرسالها إلكترونيا.

كما تمكن المحامين من التوصل بكافة الإشعارات المتعلقة بالملفات القضائية المودعة بطريقة إلكترونية مع تسجيل كافة المعطيات في قاعدة البيانات، والتي يمكن استغلالها ومعالجتها من طرف كتابة الضبط لاحقا.

وكذا، خدمة **الأداء الالكتروني للرسوم القضائية** واحتساب الرسوم القضائية لمختلف الدعاوى القضائية وفقا للقانون.

إذن فهاته الخدمة تمكن المحامي من متابعة القضايا التي ينوب فيها ووضع المقالات بعد تحديد المحكمة المعنية وأداء الرسوم القضائية إلكترونيا، حيث يتم إحالة المقال مباشرة بعد الأداء إلى المحكمة دون الاضطرار إلى الانتقال شخصيا إليه[14].

---

[13] وتجدر الإشارة على أن السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسطلة القضائية قد وجه كتابا للسادة الرؤساء الأولون والسادة رؤساء محاكم أول الدرجة بتاريخ 5 ماي 2022

[14] وذلك فقط بالولوج للموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل منصة المحامي/https://justice.gov.ma

ثانيا: إحداث المحكمة الرقمية

تعد المحكمة الرقمية[15] أحد الأعمدة الكبرى في إصلاح النظام القضائي، فهي تدعم الولوج إلى العدالة والقانون، عن طريق الرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المحاكم، وتقريب الإدارة القضائية من مهني القضاء والمتقاضين وتمكينهم من الاطلاع على مآل ملفاتهم وتتبعها في ظرف زمني قياسي وبأقل كلفة، وذلك عن طريق استعمال التكنولوجيات الحديثة والانفتاح على الرقمنة والتقنية الجديدة في تدبير وتصريف العمل اليومي بمرفق العدالة

مع تفعيل التوقيع الإلكتروني، تنظيم وإدارة السجلات وغيرها من التطبيقات الالكترونية، وكذا، بقيام وزارة العدل المغربية بإنشاء موقع إلكتروني يتألف من ثلاث بوابات **موقع وزارة العدل المغربية، موقع عدالة وموقع شكاية.**

وبما أن للمحامي دور مهم في عملية التبادل مع محيط المحكمة باعتباره شريك القضاء في العدالة فقد تم اعتماد ما يلي:

1- بوابة الخدمات الإلكترونية محاكم:

تعتبر بوابة محاكم وصلة من الخدمات الإدارية والقضائية الإلكترونية المقدمة من طرف وزارة العدل عبر موقع **mahakim.ma** وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

- تتبع الملفات والإطلاع على مآلها؛

- تحميل نماذج جاهزة كالمطبوعات القضائية والإدارية ومختلف الطلبات؛

- البحث والإطلاع على الإعلانات القضائية والإدارية ولقانونية لمختلف محاكم المملكة؛

-الولوج للخريطة القضائية للمملكة لتحديد الموقع الجغرافي للمحاكم؛

- طلب مستخرج السجل التجاري والسجل العدلي...

[15] في هذا الصدد، المغرب يتوفر على ترسانة قانونية مهمة، تدعم ركائز المحكمة الرقمية، وفي مقدمتها، على وجه الخصوص، الفصل 154 من دستور 2011، إضافة إلى مقتضيات القانون 05-53 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، ومقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والقانون 07.03 بتتميم مجموعة القانون الجنائي في ما يتعلق بالقانون الجنائي المتعلقة بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، علاوة على القانون 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛ القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية؛ القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات؛ القانون 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية؛ القانون 55-19 المتعلق بتبسيط الاجراءات والمساطر الإدارية؛ القانون 54-19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

2- برنامج تدبير القضايا "ساج"[16] Système automatisé des juridictions

يتكون النظام **تدبير القضايا "ساج"** من ثلاث مكونات أساسية:

- تدبير القضايا المدنية؛

- تدبير القضايا الزجرية؛

- تدبير صناديق المحاكم.

حيث تشتمل العمليات الوظيفية لهذا النظام المعلوماتي جميع الإجراءات والمساطر التي يمر منها الملف القضائي من تسجليه وأداء الرسوم القضائية إلى أخر مرحلة وهي التنفيذ[17].

تفعيلا للتبادل الإلكتروني بين المحكمة وهيئة الدفاع من أجل تقديم مذكرات ومقالات المحامين وتبادلها إلكترونيا، تم تطوير مشروع مكتب افتراضي[18] عبره يتواصل المحامي بالمحكمة إلكترونيا، الشيء الذي سيساعد المحامين على تنظيم وربح الوقت القيام بالإجراءات القضائية انطلاقا من المكتب، كما تمكن المحامي التحكم والاقتصاد في المصاريف المتعقلة بالتنقل والبريد المضمون ...

المطلب الثاني:
المعيقات والإكراهات التي تواجه مهنة المحاماة في ظل الاستجابة لمتطلبات الرقمنة وآليات تجاوزها

لما كان من الضروري على المحامي التأقلم والانفتاح على العالم الجديد، الذي قوامه التكنولوجيات لما لها من إيجابيات أكثر من سلبياتها، لم يعد بإمكان المحامي إلا مواجهة الأمر الواقع الذي تفرضه الرقمنة باستعمال التقنيات والتكنولوجيا التي تعود عليه بالمنفعة من حيث الفعالية ومن حيث الكلفة.

ولعل ما يؤكد هذا، هو الكم الهائل من التطبيقات التي عرفها ميدان القانون؛ القضاء والعدالة بصفة عامة، والمحاماة بصفة خاصة، الشيء الذي جعل المحامي يلتزم العمل بها وكذا استعمال كافة الوسائط الإلكترونية التي شكلت دافعا مباشرا للتعجيل ومواكبة هذا التحول الذي عرفته المهنة.

إلا أن المحامي من أجل التمكن منها ومسايرتها سوف تواجهه مجموعة من التحديات والانعكاسات السلبية **(الفقرة الأولى)** التي يجب وضع آليات لتجاوزها **(الفقرة الثانية).**

---

16 أهم مشروع معلوماتي لوزارة العدل، يرجع تاريخ تطوير نسخته الأولى إلى سنة 2006، تم تطويره في إطار التعاون بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي في إطار مشروع MEDA، وذلك من أجل دعم تحديث محاكم المملكة وتقوية القدرات التنظيمية والهيكلية للوزارة.

17 ذة خديجة معجوط ، المحكمة الرقمية بالمغرب واقع وآفاق دراسة مقارنة، مجلة المعرفة العدد الحادي عشر دجنبر 2023، صفحة 652 و653.

18 يشكل المكتب الافتراضي للمحامي وواجهة للتواصل مع هيئته ومع الإدارات المتعلقة بعمله (محاكم، مديرية الضرائب...).

الفقرة الأولى: المعيقات والإكراهات التي تواجه مهنة المحاماة في ظل الاستجابة لمتطلبات الرقمنة

إن من بين أصعب المعيقات التي تواجهها مهنة المحاماة في ظل الثورة الرقمية ما يمكن أن نسميته بالتنافسية الحالية بين الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري **(أولا)** وصعوبة إلتزام المحامي بمحافظته على السر المهني أثناء مزاولته مهامه عبر الوسائط الإلكترونية **(ثانيا)**.

أولا: تنافسية الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري في مهنة المحاماة:

إن التطور التكنولوجي الكبير الذي نراه اليوم كان نتيجة استخدام تطبيقات معلوماتية ومختلف الوسائط الالكترونية والأنظمة الذكية، حيث أصبح من مخرجات الثورة الرقمية ما يسمى بالذكاء الاصطناعي، إذ أصبحنا نرى العديد من التطبيقات للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني التي لا زالت في بدايتها، والتي من الممكن أن تحل محل المحامي البشر[19]، فهو أخطر ما تولد عن هذا التطور التكنولوجي حاليا.

ففي الولايات المتحدة تقدم الروبوتات نصائح بشأن المنازعات في مخالفات السير، وتوجد كذلك العديد من البرامج والمنصات على الأنترنيت التي تقدم عدة خدمات قانونية وتلعب دور المستشارين القانونيين.

إلا أن واقع الحال، قد يتثبت العكس نسبيا لما نعلم أن هناك صعوبة تقنية في أن تحل الآلة محل المحامي، بالخصوص عندما يتعلق الأمر بالإحساس، حيث نجد أن الآلة محدودة جدا في هذا العنصر في الوقت الحالي، وبالتالي صعوبة تصور استبدال أو حلول الآلة محل المحامي رغم التطور المتقدم الذي عرفه الذكاء الاصطناعي.

ومن تم فإنه وبنظرة واقعية لا يمكن تصور أن تقوم هذه التطبيقات محل المحامي، ولو حتى نسبيا حتى وإن كانت حتمية مطلقة للتأقلم معها واعتبارها مكملة لعمل.

إن الذكاء الاصطناعي يقترح اليوم أدوات وبرامج قادرة على تلخيص آلاف الوثائق (العقود وأحكام واجتهادات قضائية...)، وكذا تحليل محتوياتها في بضع دقائق فقط، إلا أن خبرة المحامي ستبقى ضرورية من أجل الاستغلال الأمثل لأدوات الذكاء الاصطناعي[20].

---

[19] يعد الذكاء الاصطناعي علما يمثل أحد مخرجات الثورة التكنولوجية المعاصرة، التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين لدراسة الذكاء البشري، الذي يشكل نقطة قوة هذا الأخير وإسقاطه على الآلات لإثبات مدى فعاليته ونجاعته ومحاكاته في العديد من المجلات. وحرصا على الأهمية التي يكتسيها الذكاء الاصطناعي من جهة، وتأثيره التدريجي على التكنولوجيا والمعلوماتية من جهة أخرى، تم استحداث العديد من التطبيقات التي قوامها الابتكار والإبداع البشري، في المجالات القانونية، بما في ذلك مهنة المحاماة التي تهدف إلى تطوير المهنة في إطار الرقمنة، باستخدام جميع التقنيات والتكنولوجيات لتحقيق ذلك.

[20] ذ عبدالحكيم معزيز، المحامي والذكاء الاصطناعي والقانون، م س، ص 91 و 94.

ثانيا: مبدأ المحافظة على السر المهني في ظل التطور الرقمي:

إن رسالة الدفاع تقوم منذ نشأتها على أعراف وتقاليد وأخلاقيات سامية ونبيلة هدفها حماية المحامي وصيانة سمعته وشرفه اللذان يعتبران رأسمال لامادي لا يمكن الاستغناء عنه، ومن أبرز الأعراف الالتزام بالسر المهني والتحلي بالشرف والمروءة بالابتعاد عن السمسرة والإشهار وكل الأفعال المنافية لقواعد المهنة، لذلك يبقى من الصعب على المحامي الولوج للعالم الرقمي مجهول المستقبل دون توقع واحتمال مخاطره[21]، إذ يصعب عليه الموازنة بين تطوير وسائل عمله ورقمنتها وبين احترامه لأعراف وتقاليد المهنة وتقيده بها.

حيث إن الضرورة الملحة على مواكبة المحامي للتطور التكنولوجي، يجعل المحامي أمام عدم ضمان السر المهني الذي يلتزم به، والذي يعتبر من أساسيات وأخلاقيات ممارسة المهنة.

حيث إن تواصل المحامي بواسطة الوسائط الإلكترونية يهدد خطر قرصنة واختراق غير مشروع من طرف الأغيار للوثائق والملفات المتبادلة بينه وبين موكله.

فالمحافظة على السر المهني من طرف المحامي من أوجب الواجبات والالتزامات، وهذا الالتزام مطلق وعام وغير مقيد كلما تعلق الأمر بالنشاط المهني للمحامي ولا يقبل أي استثناءات لأنه يعلو على أي اعتبار أخر، ويبقى لصيقا به إلى ما بعد انتهاء علاقته بموكله ويمتد إلى الوثائق والمراسلات[22] وجميع الاتصالات بمختلف الوسائل الحديثة، إذ أن السلامة القانونية غير مضمونة.

إن أهم ما يهدد عمل المحامي هو خطر القرصنة والاختراق الغير المشروع من طرف الغير للمراسلات والوثائق المتبادلة، بينه وبين زبونه الأمر الذي يقيض من إمكانية الحفاظ المحامي على السر المهني والمعطيات الشخصية لموكل، وتأمين عملية تبادل المعلومات، والوثائق وسلامة البيانات والمعطيات.

الفقرة الثانية: آليات التصدي لمعيقات الثورة الرقمية

إن التقدم التكنولوجي يجب أن يكون في خدمة القانون، فالمحامون يهتون بها لكي لا يفوتهم استعمال مثل هذه الأدوات الحديثة في مهامهم، وبما أن التعديل المهم هو تعديل وإصلاح سير العدالة من خلال الاستفادة من الثورة الرقمية، يجب ألا نتجاهل هذه الظاهرة وكذا السيطرة عليها من خلال التكوين الأساسي والمستمرة في هذا المجال **(أولا)**، وكذا نشر ثقافة الانخراط في المجتمع الرقمي **(ثانيا)**.

[21] ذ حسوني محمد أمين، رسالة المحاماة والتحول الرقمي: تحديات وآفاق، مجلة مغرب القانون المنشور بتاريخ 18 يونيو 2022، https://www.maroclaw.com، تاريخ الاطلاع 2024/03/15 على الساعة العاشرة صباحا.

[22] ذ الجاسمي فاضيلي، تقاليد وأعراف مهنة المحاماة في زمن الأنترنيت، مجلة المحاكم المغربية، عدد 151 مارس/أبريل 2016، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، صفحة 51 و52.

أولا: التكوين الأساسي والمستمر للمحامي

إن تأثيرات الثورة الرقمية أصبحت ترخي بظلالها بشكل ملحوظ على مهنة المحاماة، حيث إن ما أحدته التطور السريع لوسائل الاتصال والخدمات التكنولوجية والتقنية بين رجال القانون ومستهلكي الخدمات القانونية، أدى إلى تراجع دور المحامي وقصوره في اللحاق بهذه المسيرة، واكتفائه بممارسة الدور التقليدي في تمثيل الأطراف وتسيير القضايا أمام المحاكم، في حين أن السوق القانونية أصبحت تعرف تزايد على خدمات قانونية أخرى كالاستشارة القانونية والوساطة لذلك أصبح يغزو هذه السوق عدة فاعلين جدد، يعرضون خدمات قانونية جديدة بأقل تكلفة، **باستعمال برامج معلوماتية متطورة** تمكن من معالجة النوازل القانونية التي يعرضها الزبائن، واستخراج العرائض والمقالات وذلك بواسطة تنميط للنصوص القانونية والاجتهادات القضائية، مما يؤدي إلى إلغاء بعض أدوار المحامي بسلبه العديد من الاختصاصات التي تدخل في صميم مهامه[23].

لذلك أصبح من اللازم على المحامي تطوير طرق اشتغاله وتحديثها، وعدم الاكتفاء بالدور التقليدي، فالتكوين الأساسي والمستمر يمثل أحد الآليات التي سوف تساعد المحامي على الانخراط الصحيح في الثورة الرقمية وترسيخ هويته بها، وذلك عن طريق التكوين الذاتي للمحامي القيدوم والمتمرن على حد سواء من أجل صقل وتطوير معارفه في استعمال التكنولوجيا لتدبير مكتبه وملفاته الرقمية.

ثانيا: نشر ثقافة الانخراط في المحتمع الرقمي

إن التعامل مع الثورة الرقمية يقتضي الانفتاح على التجارب المعلوماتية وتبادل الخبرات واستيعاب مختلف الأساليب المعتمدة فيها، وذلك بعقد ندوات ولقاءات علمية وتواصلية مع مختلف الفاعلين القانونيين[24] لتعميق الوعي المعلوماتي[25]، وكذا عقد شراكات واتفاقيات ذات الارتباط

[23] ذ محمد جناح، تحديات مهنة المحاماة في ظل العولمة، م س، ص21 و22.

[24] كلمة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة المشاركة في المؤتمر الدولي حول: "التحول الرقمي لمنظومة العدالة: رافعة لعدالة ناجعة وشمولية". طنجة، الخميس 08 فبراير 2024 :" إن التطورات التي يشهدها مغرب اليوم في المجالات القانونية والقضائية والحقوقية، والتحديات الكبرى التي تواجهها العدالة، أصبحت تفرض على الفاعلين في المنظومة مواكبة المستجدات والأنماط الحديثة والجديدة في مجال التقاضي، القائمة على استثمار التكنولوجيا الحديثة والثورة الرقمية التي يشهدها العالم.

كما أن الرهانات والتحديات الكثيرة المطروحة على العدالة، أصبحت تفرض استكشاف كافة السبل والوسائل التي تمكن من تجاوز أسباب البطء وضعف الفعالية، والانفتاح على جيل جديد من الخدمات الادارية والقضائية التي تدعم الشفافية في تدبير الإدارة القضائية والولوج إلى المعلومة، وتُمكن من التحكم في الآجال، وتُسهم في الرفع من جودة الاجتهاد وتثبيت الأمن القضائي.

ولا شك أن استعمال الرقمنة واستثمار التكنولوجيا الحديثة هما السبيل الأنجع لتحقيق هذه الغايات. فالمعايير الحديثة المعتمدة في تقييم نجاعة العدالة أصبحت تركز على مدى توظيف الأنظمة القضائية للتكنولوجيا الحديثة في الإجراءات والمساطر وتدبير الإدارة القضائية، بعدما ثَبَتَ أن الرقمنة تُشكل عاملاً أساسياً للرفع من نجاعة أداء المحاكم وتبسيط الإجراءات واختصار الزمن القضائي وتسهيل الولوج إلى المحاكم والوصول إلى الحق وتوفير المعلومة وإضفاء الشفافية على العمل القضائي"، المنشورة عبر الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، https://www.cspj.ma.

[25] ذة صفية أولاد أحميدان، تأثير الثورة الرقمية على مهنة المحاماة، مجلة المحاكم المغربية، عدد 173 شتنبر – أكتوبر 2020مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، صفحة 114.

بالجانب التكنولوجي مع بعض الهيئات الفاعلة في المجال القانوني، لأن إنجاح تنزيل ورش التحديث والرقمنة لا يقتصر على إعداد البرمجيات المعلوماتية وتوفير البنية التحتية اللازمة، بل يتم عن طريق انخراط كل مكونات منظومة العدالة في هذا الورش التحديثي الكبير من المنتسبين للمهن القانونية والقضائية، ويأتي في طليعتهم المحامي[26].

يجب أن ينغمس المحامي في عملية التغيير التي تشهدها المهنة بسبب التكنولوجيا بتحديث عمله وتواصله، باستعمال الوسائل الإلكترونية والرقمية الحديثة، مع محيطه المهني، مما سيسهل عليه مواكبة سير التطور التكنولوجي والتصدي لتحديات القانونية التي تطرحها الثورة الرقمية.

وتأسيسا لما سبق، فإن نجاح رقمنة العدالة يتطلب انخراط جميع الفاعلين في القطاع والمتعاملين معه، وفي مقدمتهم المحامون في هذا التوجه الرقمي.

خاتمة:

نتيجة للثورة الرقمية التي نعيشها منذ عدة سنوات، يجب على المحامي اغتنام الفرصة التي تتيحها التكنولوجيا القانونية والحصول على معرفة أفضل واتقان هذه الأدوات بشكل جيد؛ حيث أصبح من الممكن تعلمها دون اللجوء إلى المؤسسات المختصة وبدون فهم كل الخوارزميات، فمن الضروري على محامي الغد معرفة أساسيات إتقان على الأقل الأدوات التي تقدم وجهات نظر جديدة للمهنة؛ لذلك يجب تحسيس وتوعية كافة المحامين بالتقنيات الجديدة التي أصبحت ضرورية من أجل ضمان شراكة وتفاهم بينهم وبين الجهات الفاعلة الرقمية، وذلك من خلال عقد ندوات وأوراش ودورات تكوينية حول الآليات الرقمية الجديدة اللصيقة بمهنة المحاماة لفائدة جميع المحامين لدراسة ومناقشة كيفية هذه استعمال وتفعيل الآليات والخدمات بشكل ناجح.

وبالتالي، ضرورة تطوير تكوين المحامين، لأن التحول الرقمي الذي عرفته البيئة القانونية في الآونة الحالية يقضي بالضرورة تطوير تكوين المحامين.

وتأسيسا لما سبق، يمكننا القول بأن للثورة الرقمية دور فعال لإضفاء القفزة النوعية التي عرفتها المهن القانونية والتي من بينها مهنة المحاماة، وذلك من حيث توفير تطبيقات مختلفة ومنصات عديدة ومختلفة ترمي إلى تبسيط الإجراءات، تسهيل وتخفيف ظروف العمل المنوطة بالمحامي وتوفير الجهد والمال للقيام بكافة هذه الأعمال.

ومن تم وجب على المحامي مواكبة كافة التطورات التكنولوجية باعتبارها التحدي الجديد والمستقبلي لخدمة عصرية وذات جودة عالية؛ وإلا فإن التمسك بالممارسة الكلاسيكية التقليدية للمهنة من شأنها أن تصبح عائقا من عوائق التطور والتنمية.

لائحــة المراجـع:

- الجاسمي فاضيلي، تقاليد وأعراف مهنة المحاماة في زمن الأنترنيت، مجلة المحاكم المغربية، عدد 151 مارس / أبريل 2016، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء.

- الرسالة الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة للمؤتمر الدولي للمحامين المنعقد خلال أيام 28 غشت إلى 04 شتنبر 2005 بفاس.

- صفية أولاد أحميدان، تأثير الثورة الرقمية على مهنة المحاماة، مجلة المحاكم المغربية، عدد 173 شتنبر – أكتوبر 2020مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء.

- محمد جناح، تحديات مهنة المحاماة في ظل العولمة، مجلة الإرشاد القانوني، عدد مزدوج الثامن والتاسع طبعة 2020، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش.

- محمد جحا، رسالة المحاماة التحديات والأفاق، مجلة القانون والأعمال الدولية، منشور بتاريخ 2024/01/08 https://www.droitetentreprise.com.

- عبد اللطيف آيت بوجبير، شذرات من القيم السامية لمهنة المحاماة ونماذج من أعرافها وتقاليدها، دليل المحامي للأستاذ اليعقوبي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2024.

- عبد القادر محمد القيسي، فن المرافعة وأصول المحاماة، منشورات زين الحقوقية والأدبية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 2018.

- عبدالحكيم معزيز، المحامي والذكاء الاصطناعي والقانون، مجلة المحاكم المغربية، عدد 161 شتنبر/ أكتوبر 2018، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء.

- نور الدين التائبو، قانون المحاماة والعمل القضائي على ضوء التعديلات الجديدة، دار النشر المغربية – عين السبع الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018.

- حسوني محمد أمين، رسالة المحاماة والتحول الرقمي: تحديات وآفاق، مجلة مغرب القانون المنشور بتاريخ 18 يونيو 2022، https://www.maroclaw.com.

- خديجة معجوط، المحكمة الرقمية بالمغرب واقع وآفاق دراسة مقارنة، مجلة المعرفة العدد الحادي عشر دجنبر 2023.